مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

القرن الإفريقي في ظل الصعود الإثيوبي

تسويات ومصالحات وتنافس على الموانئ

د. محمد السبيطلي
باحث رئيس | أكتوبر ٢٠١٨م
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تقرير خاص

القرن الإفريقي
في ظل الصعود الإثيوبي
تسويات ومصالحات وتنافس على الموانئ

تقرير خاص

شهد القرن الإفريقي، مؤخراً، حراكاً إقليمياً يُنهي ما دأبت عليه دول المنطقة، منذ عقدين من الزمن، من قطيعة فيما بينها، والدخول في أحلاف على خلفية نزاعات حدودية وخلافات تاريخية موروثة عن الحقبة الاستعمارية، متمثلة في التنوع الإثني والصراعات الدولية والإقليمية في شرق إفريقيا والبحر الأحمر. لقد تحول القرن الإفريقي في مدّة قصيرة من منطقة من أكثر المناطق توتراً في القارة إلى إقليم نموذجي في السعي نحو تحقيق مصالحات وتسويات تعدُّ تاريخية.

ففي مدّة قصيرة، تمكَّن آبي أحمد علي، بعد تعيينه رئيساً للوزراء، في مطلع شهر أبريل ٢٠١٨م، من إطلاق حملة مصالحة داخلية، وإعادة بناء علاقات إثيوبيا وترميمها في محيطها الإقليمي.

يبدو أن الرجل - نظراً لأصوله الإثنية وتكوينه العلمي ومسيرته السياسية والأمنية - يدرك جيداً أهمية تلازم المسارين المذكورين سابقاً وارتباطهما الوثيق بالاستقرار السياسي الداخلي، والحد من توتر علاقات بلاده الإقليمية كشرطين أساسين للاستجابة لمتطلبات وضغوط اقتصاد في حالة نمو سريع، وأمة ذات كثافة سكانية عالية بالمقارنة مع الجوار.

فإثيوبيا تعدُّ - اليوم - من الناحية الديمغرافية والاقتصادية، أهم الدول في منطقة القرن الإفريقي. لذلك، فجزء مهم من الديناميكية التي يشهدها الإقليم، والمتمثلة في التنافس الشديد بين القوى الصاعدة على موانئ البحر الأحمر، يعود إلى قدرة الاقتصاد الإثيوبي على استقطاب الاستثمار الأجنبي في منطقة توتر عسكري ونزاعات إقليمية حادة[1].

تمثِّل إثيوبيا، الدولة الكبرى في القرن الإفريقي، سوقاً داخلية تُقدَّر بأكثر من مئة مليون نسمة، واقتصاداً ينمو بنسب عالية تتجاوز أحياناً ٨٪، لدولة لا تمتلك منافذ بحرية، وتشقها نزاعات وصراعات سياسية ذات خلفيات عرقية. إن الاستجابة لحاجات اقتصاد أثبت حيويته، تستدعي التعاون مع الدول التي تنظر إلى المنطقة باعتبارها مناخاً استثمارياً مناسباً، وموقعاً استراتيجياً شديد الحساسية؛ خصوصاً أن هذه القوى الصاعدة تعدُّ - مع غيرها من القوى التقليدية والإقليمية - حديثة عهد بالوجود في إفريقيا عموماً، وإقليم القرن الإفريقي خصوصاً.

يستقطب البحر الأحمر، منذ فترة تصفية الاستعمار قوى تقليدية اتخذت لها قواعد في بعض الدويلات المطلة لتأمين التجارة البرية التي تربط بحر العرب والمحيط الهندي بالبحر المتوسط عبر مضيق باب المندب، ثم قناة السويس. لكن ما زاد في عدد القوى، وبخاصة الغربية في المنطقة، التهديدات الحديثة لهذا الممر التجاري العالمي، المتمثلة في نشاط الجماعات الإرهابية والقرصنة، وما يرافق ذلك من تهريب للسلاح والهجرة غير النظامية.

---

(١) انظر: الملحق رقم ١: لوحة تعداد سكان دول القرن الإفريقي.

فإلى جانب القوى الغربية اتجهت - في السنوات الأخيرة - كلٌّ من الصين واليابان وتركيا، نحو الاستثمار والتجارة في إفريقيا عموماً، وشرق القارة بخاصة. هذه القوى الصاعدة تتطلع إلى أسواق ومجالات استثمار جديدة، فوجدت في منطقة القرن الإفريقي المداخل المستجيبة لذلك.

بيْدَ أن البنى التحتية للموانئ وطرق المواصلات في مختلف أقطار القرن الإفريقي، في وضعها الحالي، لا تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الإثيوبي وحجم المبادلات التجارية الدولية في المنطقة. وهنا جاء دور القوى الصاعدة الدولية منها، والإقليمية، في الاهتمام بالموانئ، سواء لإعادة تهيئتها، أو بناء قواعد جديدة. ومن ثَمَّ برز الدور الصيني والإماراتي بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة، سواء في جيبوتي، أو الصومال، أو إريتريا. وليس بعيداً عن ذلك ما تقوم به تركيا وقطر في جزيرة سواكن السودانية وغيرها من المواقع[٢].

آبي أحمد: من الإصلاحات الداخلية إلى التسويات الإقليمية

لقد اشتغل رئيس الوزراء الإثيوبي على ثلاثة محاور مرتبطة بعضها ببعض من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي والإقليمي. تمثلت هذه المحاور في إدخال إصلاحات سياسية وتبني خيار تهدئة واستقطاب ومصالحة تجاه مختلف المكونات العرقية والحزبية لبلاده؛ سواء كانت قياداتها المعارضة في الداخل، أو في الخارج. ونظراً للتداخل الإثني بين إثيوبيا والدول المجاورة، الذي كان من بين أهم أسباب النزاعات وأدواتها التي تشق بلدان القرن الإفريقي، كان على أديس أبابا بنظامها الجديد، أن تتوجه إلى مختلف دول الجوار القريبة منها والبعيدة، للقيام بمصالحات تاريخية. لذلك، كانت إنجازات الحكومة في الأشهر الأولى من عمرها، مهمة وشاملة للبعدين المحلي والإقليمي.

تعهَّد آبي أحمد علي، بضمان الحريات والممارسة السياسية للأحزاب المعارضة، ما يعني انفتاح النظام على خصومه في الداخل والخارج. هذا، إلى جانب تعهَّده بتطوير الاقتصاد. وفي هذا السياق، اتجه نحو إصلاح المؤسسات بتأسيس لجنة للنظر في الإصلاحات التي يجب إدخالها لتنفيذ رؤيته.

فاتجه نحو البدء بإصلاح الجيش والاستخبارات باعتبارهما الأداتين اللتين كانتا تستخدمان لضمان النظام في صيغته القديمة، واللتين استخدمتا في سبيل ذلك كل الانتهاكات في حق المعارضات والانتفاضات الشبابية ضد الحكومات والسياسات السابقة.

وعلى ذلك، بادر الدكتور آبي أحمد علي، في بداية شهر يونيو ٢٠١٨م، إلى تغيير كل من رئيس أركان الجيش وقائد الاستخبارات. فتم عزل سامورا يونس، ليحلَّ محله سيري ميكونن، على رأس القوات

---

(٢) توقيع اتفاقية أثناء زيارة الرئيس أردوغان للسودان، في ٢٤ ديسمبر، ٢٠١٧م . انظر: موقع: صحيفة العرب، مقالة بعنوان: (قطر تدخل على خط استغلال سواكن مع تركيا)، في ٢٦ مارس، ٢٠١٨م.

المسلحة. وكان سامورا قد خدم في الجيش الإثيوبي لأربعة عقود. كما خلف آدم محمد، قائد القوات الجوية، غيثا تشو أسافا، على رأس الاستخبارات والأمن الوطني. ويعدُّ كلٌّ من غيثا تشو وسامورا من أبرز قيادات (الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية) التي تقود الحكم في البلاد منذ ١٩٩١م[٣]. ومن جهة أخرى، تسيطر أقلية التغري على البيروقراطية العسكرية والأمنية التي عمل فيها آبي أحمد علي سابقاً، قبل أن يتحول من عسكري وضابط مخابرات إلى رجل سياسة. وقد تصرف رئيس الوزراء ضمن صلاحيته بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وكان رئيس الوزراء السابق، قبل استقالته، عين ثلاثة جنرالات في منصب (نائب)؛ أولهم من عرقية الأورومو، والثاني من الأمهرا، والأخير من التغري.

وفي ٥ يوليو ٢٠١٨م، تم إسقاط حركات المعارضة الداخلية المسلحة من قائمة الإرهاب، وذلك بعد مصادقة البرلمان الإثيوبي على مشروع قانون تقدمت به الحكومة التي يترأسها الدكتور آبي أحمد علي. ويُذكر أن ٣٠٥ من النواب من أصل ٥٤٧، صوتوا لصالح هذا القانون. والفصائل المعنية، هي: قنوب سبات، وجبهة تحرير أوغادين، والجبهة الوطنية الإثيوبية، وجبهة تحرير أورومو الديمقراطية. وهي حركات صنفتها الحكومة الإثيوبية بالإرهابية في قائمة كانت قد أصدرتها سنة ٢٠١١م.

وفي ١٥ أغسطس ٢٠١٨م، عاد سلطان سلطنة أوسا العفرية، حنفري علي مرح، من منفاه بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إثيوبيا، ويرافقه أخوه الأمير عمر علي مرح، رئيس جبهة تحرير العفر، وأبرز النشطاء الحقوقيين والمعارضين العفر، مثل: قعس أحمد نور، رئيس المنظمة العفرية لحقوق الإنسان. وكان من بين المسؤولين الذين كانوا في استقبالهم في المطار، وزيرة البناء والتعمير، المهندسة عائشة محمد، وهي من أصول عفرية، ورئيس الإقليم العفري الإثيوبي الحاج محمد أول أيداحيس.

وكان رئيس الوزراء الإثيوبي قد التقى سلطان العفر، حنفري علي مرح، في أثناء زيارته لأمريكا، ودعاه إلى العودة إلى البلاد[٤].

علماً أن تعيين آبي أحمد علي، كان بالتصويت داخل مجلس الجبهة الثورية الشعبية الديمقراطية الإثيوبية (EPRDF) في ٤ أبريل، ٢٠١٨م، إذ حصل على ١٠٨ أصوات من إجمالي ١٦٩[٥]. لكن، تواجه رئيس الوزراء الإثيوبي تحديات داخلية وخارجية كبيرة؛ فما الصعوبات التي قد تعترض رئيس الوزراء الإثيوبي؟ وكيف يتعامل مع النظام الذي بُني منذ عهد ميليس زيناوي، والذي يمثل التغري قوامه؟ وهم - اليوم -

---

(٣) صحيفة الحياة، في ٨ يونيو، ٢٠١٨م، مقالة بعنوان: (رئيس وزراء إثيوبيا يستبدل قائد القوات المسلحة ورئيس الاستخبارات).

(٤) انظر: الموقع الإعلامي الإريتري القريب من المعارضة: فرجت نت، مقالة بعنوان: (انفتاح ومصالحة في إثيوبيا فماذا في إريتريا؟) ، في ١٤ أغسطس، ٢٠١٨م. https://www.farajat.net/ar/?p=43401

(٥) انظر: (قراءات إفريقية)، مقالة بعنوان: (هل يمكن أن ينقذ آبي أحمد إثيوبيا)، في ٤ أيريل، ٢٠١٨م.

يمسكون بكل مفاصل السلطة، وبخاصة العسكرية منها والأمنية والبيروقراطية. لذا، فهل يتوجه نحو إيجاد توازن جديد للحد من سيطرة الحرس القديم والدولة العميقة التي تسيطر عليها أقلية لا تمثل سوى ٦٪ من السكان؟ هل سيكون بالاحتفاظ بمواقعهم دون سلطة فعلية وتعيين بيروقراطية موازية ما قد يجعل الدولة تسير بإدارتين؟ وذلك، لتجنب القيام بعملية تطهير قد تستفز الحرس القديم، وتشعر التغري بأن الإصلاحات تستهدفهم؛ خصوصاً أن التعيينات الجديدة التي يقوم بها آبي أحمد، تتم تحت لافتة التوازن العرقي في مؤسسات الدولة.

ومن المؤكد أن الدكتور آبي أحمد، يعي جيّداً أن الاستقرار الداخلي والازدهار الاقتصادي وحلحلة الأزمات الداخلية بكل أشكالها، سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية، يمرُّ - حتماً - عبر التسويات والاستقرار الإقليمي. وإنه أمام إثيوبيا القيام بمبادرات في محيطها الجيوسياسي وتجاوز النزاعات الحدودية، بخاصة مع إريتريا. ثم الانتقال ببلاده من دولة حبيسة تنهكها الصراعات العرقية الداخلية، إلى فاعل إقليمي تتمحور حوله مجموعة دول المنطقة، ومنها كل إفريقيا الشرقية والدول المطلة على البحر الأحمر. وسيكون لإثيوبيا دور رائد في التسويات الإقليمية القادمة.

يُلاحظ المتابع لتطور الأوضاع في القرن الإفريقي، أنه منذ وصول آبي أحمد لرئاسة الوزراء، كانت جميع زياراته الأولى لدول تربطها بإثيوبيا نزاعات، أو علاقات تحالف، أو تعتبرها أديس أبابا، دولاً محورية في تحديد حاضر الإقليم ومستقبله[٦]. وكانت أول زيارة خارجية له إلى الجارة الاستراتيجية والمنفذ التجاري البحري جيبوتي.

ما بين جيبوتي وإثيوبيا

تُوِّجت الزيارة التي قام بها آبي أحمد علي، إلى جيبوتي في ٢٨ أبريل ٢٠١٨م، بالتوقيع على اتفاقية مبادئ (مذكرة تفاهم) تحصل بمقتضاها إثيوبيا على حصّة في ميناء جيبوتي التجاري، الذي يقوم بمناولة أكثر من٩٠٪ من المبادلات التجارية الإثيوبية مع العالم. وسيتم لاحقاً تحديد حجم المساهمة من قبل الخبراء الإثيوبيين الذين ستكون مهمتهم تقييم أهمية الميناء ومنافعه. وينص الاتفاق على أن يتم التوقيع النهائي على اتفاقية رسمية بهذا الشأن بين الدولتين في غضون شهرين من هذا التاريخ[٧]. وفي المقابل، سيكون بإمكان جيبوتي المساهمة في بعض الشركات الإثيوبية الحكومية التي تتجه السلطة نحو تخصيص نسبة من رأسمالها، مثل: الخطوط الجوية الإثيوبية، وشركة الكهرباء (ElectricPower)، وشركة الاتصالات

---

(٦) انظر: الملحق رقم (٣)، زيارات آبي أحمد إلى دول الجوار والإقليم.

(٧) صحيفة اليوم السابع، في ١ مايو، ٢٠١٨م، مقالة بعنوان: (إثيوبيا تخطط للاستحواذ على حصة في ميناء جيبوتي).
https://www.youm7.com/story/2018/5/1/

انظر أيضاً: مجلة جون أفريك (jeune Afrique)، في ٣ مايو، ٢٠١٨م: Ports : deal au sommet entre Djibouti et l'Éthiopie
http://www.jeuneafrique.com/556819/politique/ports-deal-au-sommet-entre-djibouti-et-lethiopie/

الإثيوبية (Ethio Telecom). وقد دار الحوار حول بحث سبل دعم الاندماج بين البلدين من جهة، وفي قضايا الأمن والتجارة من جهة أخرى. ومن الملاحظ أن رئيس الوزراء الإثيوبي كان مصحوباً بوفد عالي المستوى. وكان من بين أعضائه رئيسا عرقيتي الصومال والعفر الإثيوبيتين، وهما: عبدي محمود عمر، رئيس إقليم الصومال الإثيوبي، والحاج سيوم عمر، رئيس إقليم العفر. وقد فُهِم من هذا، أنه ثمة نية للتقارب بين الإثنيات المشتركة في البلدين. وكلتا الأقليتين تقع جغرافياً بالقرب من الحدود الجيبوتية والصومالية (ويمثل العفر ثلث سكان جيبوتي).

في النهاية، تُمثِّل جيبوتي مجالاً تلتقي فيه مجموعة قوى عالمية وإقليمية متعارضة المصالح والاستراتيجيات. وهو ما يطرح تساؤلات حول قدرة هذه الدولة الصغيرة على حماية سيادتها مع التوفيق بين كل هذه الأطراف المتصارعة والمتنافسة عالمياً، وذات الخيارات والتوجهات الإقليمية والجيوستراتيجية المتباينة. فهذه الدويلة/الميناء، وبهذا الخيار المتمثل في الانفتاح على كل القوى المتطلعة لما تمثله إفريقيا الشرقية من مجال شاسع للاستثمار في البنى التحتية وقطاع الطاقة، تُعبِّر عن واقعية سياسية أكثر منها خيارات أيديولوجية ما.

ووتحتضن جيبوتي مجموعة قواعد أجنبية، أهمها الأمريكية، فالفرنسية، ثم اليابانية. فالقاعدة الأمريكية تضم أربعة آلاف فرد، وتقع جنوب مطار أمبولي الدولي، وقد أُنشئت سنة ٢٠٠١م بعد أحداث ١١ سبتمبر. وهي القاعدة الأكبر، ومهمتها مقاومة الإرهاب، ومنها تنطلق العمليات ضد حركة الشباب في الصومال والقاعدة في اليمن، ويبلغ إيجارها ٦٣ مليون دولار، وتم التجديد لها مدة عشر سنوات إضافية سنة ٢٠١٤م. أمَّا القاعدة الفرنسية، فتعدُّ الأقدم، ويبلغ إيجارها ٣٤ مليون دولار في السنة، ويقيم بها ٩٠٠ فرد. في حين أنشأت اليابان قاعدة لها سنة ٢٠١١م. إضافة إلى القاعدة الصينية التي أُفتتحت في جيبوتي في أغسطس ٢٠١٧م. ويعود الاتفاق على إنشائها إلى عام ٢٠١٥م.

ويُذكر أن عائدات جيبوتي من عبور التجارة الإثيوبية من مينائها، تُقدَّر بملياري دولار سنوياً[٨].

قد أثارت المصالحة بين إريتريا وإثيوبيا، حفيظة جيبوتي التي شعرت أن أديس أبابا بصدد التخلي النسبي عنها بالتوجه نحو استخدام الموانئ الإريترية. فإثيوبيا ترى أن الميناء التجاري الجيبوتي، أصبح مزدحماً، ومن ثَمَّ تتجه نحو استخدام موانئ الصومال وإريتريا. إلا أن جيبوتي ترى أن ميناءها التجاري قادر على الاستجابة لمتطلبات التجارة الإثيوبية وغيرها؛ لأن حجم التجارة الإثيوبية التي تمر عبر جيبوتي يصل إلى نحو ١٨.٥ مليون طن. في حين أن قدرة الميناء تبلغ ٥٠ مليون طن[٩].

---

(٨) مجلة جون أفريك. مصدر سابق.

(٩) ينك لأن_الجزائر_...٢٠قرة متمسك بها كلا البلدين 22august 2018 . Djibouti ports sufficient for serving Ethiopia: Official.
http://www.ethpress.gov.et/herald/index.php/news/national-news/item/12731-djibouti-ports-sufficient-for-serving-ethiopia-official

من جهة أخرى، كانت جيبوتي تعارض المساعي التي تقوم بها كلٌّ من أديس أبابا ومقديشو لرفع العقوبات عن إريتريا؛ وذلك لكون النزاع الحدودي بين البلدين والقطيعة الدبلوماسية، قائمين منذ عقد من الزمن. النزاع الحدودي بين الجارتين لا يزال مستمراً. ثم إن نظام أسمرا لا يزال يحتل جزءاً من أراضي جيبوتي، التي ترى أن إريتريا لا تزال تمثل تهديداً عسكرياً عليها. ومن ثَمَّ، فإن إمكانية نشوب نزاع مسلح على الحدود لا يزال قائماً. وكانت فرق التحقيق التابعة للأمم المتحدة، قد أكدت سنة ٢٠١٧م، أن أسمرا مستمرة في دعم المعارضة الجيبوتية المسلحة (جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية الجيبوتية).

وفي كل الأحوال، يبدو أن الهواجس الاقتصادية التي تتمثل في الخشية من فقدان جيبوتي المحورية الدولية والإقليمية التي يتمتع بها ميناؤها حتى الآن، تقف وراء امتعاضها من التقارب الإقليمي والدولي مع إريتريا.

إلا أن الحراك الديبلوماسي الأخير، الذي شهده القرن الإفريقي والبحر الأحمر عموماً، أدى إلى شمول المصالحات دولتي إريتريا وجيبوتي. وكان للدبلوماسية السعودية دور مهم في ذلك، بسبب العلاقات الجيدة التي تربطها بالبلدين المعنيين[١٠]. وقد تُوِّج ذلك، بلقاء بين الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، والرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة، في مدينة جدّة - السعودية. ويبدو أنه تم احتواء الخلاف بين البلدين من طرف الرياض، والتوجه نحو تطبيع العلاقات بين الدولتين[١١].

وتجدر الإشارة إلى أن قطر كانت قد حاولت التقريب بين الدولتين منذ ٢٠١٠م، ثم تخلت عن وساطتها سنة ٢٠١٧م[١٢]. كما كان للدبلوماسية الإثيوبية والصومالية والإماراتية - أيضاً - دور مهم في انطلاق المباحثات غير المباشرة بين العاصمتين قبل أن تتدخل المملكة العربية السعودية في نهاية شهر يوليو وبداية شهر أغسطس ٢٠١٨م، وقد أثمرت المبادرة بدايات المصالحة المشار إليها سابقاً[١٣]. وكان لاتفاقية السلام الموقعة بين إثيوبيا وإريتريا في جدة برعاية المملكة العربية السعودية، في ١٦ سبتمبر ٢٠١٨م، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، الذي وصف الاتفاقية بالحدث التاريخي، أثر إيجابي على طريق التسوية بين كلٍّ من جيبوتي وإريتريا أيضاً.

---

(١٠) كان النزاع بين الدولتين حول منطقة (دميرة). حول الاتفاق الموقع بين الدولتين، الذي أعلن عنه، في ٨ سبتمبر، ٢٠١٨م . انظر: صحيفة الشرق الأوسط، مقالة بعنوان: (إريتريا وجيبوتي تتفقان على التطبيع وإنهاء قطيعة استمرت ١٠ سنوات). تمت زيارة الموقع في ١٣-٩-٢٠١٨م. عن دور المملكة العربية السعودية في المصالحة بين البلدين، انظر أيضاً: صحيفة الشرق الأوسط، مقالة بعنوان: (القرن الإفريقي...حراك دبلوماسي أملاً في حلول شاملة) في ١٢ سبتمبر، ٢٠١٨م. تمت زيارة الموقع في ١٢-٩-٢٠١٨م.

(١١) انظر: جريدة الشرق الأوسط، في ٢٥ سبتمبر، ٢٠١٨م، حوار مع الرئيس الجيبوتي. https://aawsat.com/home/article/1406351//

(١٢) صحيفة الشرق الأوسط، مقالة بعنوان: (جيبوتي توافق على وساطة قطرية لحل نزاعها الحدودي مع إريتريا). في ١٢ يونيو ٢٠١٠م. تمت زيارة الموقع في ١٣-٩-٢٠١٨م. عن إنهاء المبادرة القطرية سنة ٢٠١٧م، انظر: موقع سبوتنيك عربي، مقالة بعنوان: (قطر تنهي وساطتها في النزاع بين جيبوتي وإريتريا)، في ١٥ ديسمبر، ٢٠١٧م. تمت زيارة الموقع في ١٢-٩-٢٠١٨م.

(١٣) قام وزير الدولة للشؤون الإفريقية، أحمد قطان، بزيارة جيبوتي في ٣٠ يوليو، ٢٠١٨م، ثم أعقبها وزير الخارجية عادل الجبير بزيارة البلدين في ٩ أغسطس، ٢٠١٨م.

إريتريا وإثيوبيا.. من العداء المطلق إلى المصالحة التامة

إن بدايات المصالحة بين إثيوبيا وإريتريا، التي أطلقها آبي أحمد علي، والتي توجت بزيارات متبادلة، لم تكن مفاجئة للمتابعين؛ ذلك أن رئيس وزراء إثيوبيا، أعلن أمام البرلمان في ٢ أبريل ٢٠١٨م، في خطاب أداء القسم, مدَّ يده لإريتريا. أمَّا دخول دولة الإمارات على خط المصالحة بين الدولتين، فيعود إلى التقاء المصالح بين الأطراف الثلاثة، خصوصاً أن دولة الإمارات تربطها علاقات جيّدة - أيضاً - مع إريتريا.

وتتكون إريتريا من تسع عرقيات معترف بها، وإن بنيتها الدينية متعددة، مع وجود النصف من سكانها أو أكثر يدينون بالإسلام. وأغلب السكان من التغراويين والتغرينيين (يمثلون قرابة ٨٠٪ من السكان). وثمة تداخل إثني بين كلٍّ من إثيوبيا وإريتريا يمكن أن يكون عامل تصالح وتقارب، بل قد تتجه الأمور نحو مزيد من التكامل بين البلدين.

إن فشل النظام الإريتري في تحقيق وحدة وطنية بين مختلف المكونات الإثنية للبلاد، أوجد أرضية خصبة لنشأة معارضات كان أهمها (معارضة العفر). وتأتي أهمية قومية العفر من حيث إنها تمتد على مساحة مهمّة ومتواصلة على حدود ثلاث دول، هي: إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي. كما أنها تمثل نسيجاً اجتماعياً حافظ على الحد الأدنى من التماسك. وهي تحتل الساحل الجنوبي للبلاد، حيث ميناء عصب المهم. وتمتد أراضيها مواجهةً لمجموعة جزر يمنية تقع في عمق البحر الأحمر على القرب من مدخل مضيق باب المندب، وهي جزيرتا حنيش وجزر دهلك.

وكان بعض السياسيين العفر الإريتريين، مع جبهة تحرير إريتريا أثناء حرب التحرير، لكنهم انتقلوا فيما بعد إلى إثيوبيا وأصبحوا نواباً في البرلمان ويمثلون عرقية العفر. وكان في السابق لهذه الأقلية نزعة انفصالية، وقد اتهمت الحكومة الإريترية سنة ١٩٩٣م بعض الدول (مصر وفرنسا ودول عربية أخرى) بتشجيع قيام دولة عفرية منفصلة عن الدول الثلاث (إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي).

وأمَّا - اليوم - تتجه إثيوبيا من جديد نحو استخدام العفر بصفتهم أحد جسور التقارب مع إريتريا. وتعلم أديس أبابا أن أفضل الموانئ الإريترية والأكثر مناسبة لها، هو ميناء عصب الذي يقع - كما ذكرنا - ضمن أراضي العفر. لذلك، كان آبي أحمد يصطحب ممثلين عنهم من المقيمين في أديس أبابا في الكثير من تحركاته الإقليمية والدولية. كما توجد تداخلات عائلية بين العفر في كلٍّ من إثيوبيا وإريتريا[١٤].

ويرجع النزاع بين إثيوبيا وإريتريا إلى خلفيات عدَّة، منها: الإثنية، والتاريخية، والسياسية. فالاعتراف باستقلال إريتريا عن إثيوبيا سنة ١٩٩٣م، جعل الأخيرة تفقد أهم منافذها البحرية التاريخية (ميناء عصب)، وتتحول إلى دولة حبيسة رغم أهميتها الديمغرافية والاقتصادية. كما أن انفصال إريتريا، أدى

(١٤) الأمير عمر علي فرح رئيس جبهة تحرير العفر، والدته من عفر إريتريا. https://www.farajat.net/ar/?p=43401

إلى إضعاف عرقية التيغري ديمغرافياً، وهي التي تمسك بمقاليد السلطة في إثيوبيا، وتمثل العرقية الثانية في إريتريا. إلا أن المسألة لا تتوقف هنا، بل ظلت الأمور عالقة بين الدولتين بسبب الخلافات الحدودية. فما هي مكاسب إريتريا من المصالحة مع إثيوبيا؟

إن التزام أديس أبابا بتنفيذ اتفاقية الجزائر (ديسمبر ٢٠٠٠م)، يعني استعادة أسمرا لمنطقة بادمي المتنازع عليها[١٥]. كما أن تسوية النزاع وتطبيع العلاقات بين البلدين، ستؤدي إلى فك العزلة الدولية والإقليمية عن إريتريا، وفي مرحلة ثانية إلى رفع العقوبات الدولية عنها، وعودتها إلى منظمة الاتحاد الإفريقي.

ولمّا كانت عودة اندماج النظام الإريتري في محيطه الإقليمي، قد بدأت منذ بضع سنوات، فإنه يوجد توجه إقليمي ودولي نحو التطبيع مع أسمرا (زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكي دونالد ياماموتو، في ٢٢ أبريل ٢٠١٨م)[١٦]. وكانت لأسمرا علاقات جيدة مع كلٍّ من القاهرة والخرطوم، إلا أنها تدهورت مع الأخيرة في الفترة السابقة. ومن جهة أخرى، اتجهت دول الجوار (منذ ٢٠١٥م)، نحو الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لإريتريا في سياق الصراعات والتنافس الدولي والإقليمي في البحر الأحمر.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه كان لدولة إريتريا نزاعات حدودية مع كل دول الجوار، مثل: اليمن (بشأن جزيرتي حنيش)[١٧]، وجيبوتي، وإثيوبيا، وخلافات سياسية مع السودان نتيجة اصطفافات إقليمية متباينة. وإلى ذلك، فإنه في الأشهر التي سبقت وصول آبي أحمد علي، إلى رئاسة الوزراء في إثيوبيا، كانت إريتريا أقرب إلى مصر ودول الخليج (باستثناء قطر) منها للسودان وإثيوبيا.

من بين الفوائد التي ستجنيها أسمرا من تقاربها مع إثيوبيا، تجميد أو توقف أنشطة المعارضة الإريترية التي كانت تحتضنها أديس أبابا؛ إذ خيرت الحكومة الإثيوبية الجديدة مختلف تشكيلات المعارضة الإريترية في إثيوبيا بين تجميد أنشطتها ضد نظام الرئيس أسياس أفورقي، أو مغادرة البلاد[١٨].

وفي المقابل، قامت المعارضة الإثيوبية في ٢٢ يونيو ٢٠١٨م، التي كانت تتخذ من إريتريا قاعدة لها، بتعليق أنشطتها العسكرية والتخلي عن الأعمال المسلحة التي كانت تقوم بها ضد الحكم في إثيوبيا[١٩]. جاء ذلك تمهيداً لقيام حكومة أديس أبابا بإسقاط حركات المعارضة الداخلية المسلحة من قائمة الإرهاب بعد مصادقة البرلمان على مشروع قانون بهذا الشأن في ٥ يوليو ٢٠١٨م[٢٠].

---

(١٥) انظر: نص وبنود الاتفاقية لإنهاء الحرب بين البلدين على موقع: المعرفة، اتفاقية الجزائر ٢٠٠٠م. https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1_(2000)

(١٦) انظر: العين الإخبارية، مقالة بعنوان: (جولة مساعد وزير خارجية أمريكا للقرن الإفريقي.. التوقيت والدلالات). في ٢٤ أبريل، ٢٠١٨م.

(١٧) احتلت إريتريا جزيرة حنيش الكبرى سنة ١٩٩٥م، ثم تم التحكيم الدولي بين الجارتين، وكان لصالح ملكية اليمن على الجزيرة، سنة ١٩٩٨م.

(١٨) نشرة أفريكا أنتلجنس، في ٢٧ يوليو، ٢٠١٨م. L'opposition erythreenne priee de quitter l'Ethiopie

(١٩) موقع العين الإخبارية، في ٢٢ يونيو، ٢٠١٨م، مقالة بعنوان: (ائتلاف المعارضة الإثيوبية في إريتريا يعلن تعليق أنشطته العسكرية). انظر: موقع إرم الإخباري، مقالة بعنوان: (المعارضة الإثيوبية في إريتريا تقرر التخلي عن المقاومة المسلحة)، في ٢٢ يونيو، ٢٠١٨م. https://www.eremnews.com/news/world/1383966

(٢٠) انظر: موقع (Standard Addis) الإخباري الإثيوبي، مقالة بعنوان: ANALYSIS: DEMOCRATIC TRANSITION IN ABIY'S ETHIOPIA:

مهما يكن من أمر، فإن إثيوبيا تتجه نحو اعتماد ميناءي عصب ومصوع الإريتريين؛ لأنها ترى أن ميناء جيبوتي لم يعد كافياً لاحتياجات اقتصادها الذي يتجه نحو مزيد من الازدهار بحسب متطلبات السوق المحلية المتنامية باطِّراد. ونظراً لتزايد الاستثمار الأجنبي في السوق الإثيوبية. لذلك، يبدو أن أديس أبابا تتجه نحو اعتماد ميناءي إريتريا في خريف ٢٠١٨م[٢١].

الاستقرار الإقليمي شرط التقدُّم في القرن الإفريقي

في السياق نفسه، تتجه العلاقات الإريترية والصومالية نحو التطبيع بعد ١٥ سنة من القطيعة. ويعود التوتر (القطيعة) بين البلدين إلى اتهام الصومال إريتريا بدعم حركة الشباب المناهضة للحكومة المركزية في الصومال وتزويدها بالأسلحة. وعلى هذا الأساس، فُرضت عقوبات دولية (عام ٢٠٠٩م) على أسمرا أدت إلى عزلة شبه كاملة عن محيطها الإقليمي والدولي.

وجاء التقارب بين كلٍّ من إريتريا والصومال عقب التسوية التي انطلقت بين أديس أبابا وأسمرا، مع وصول آبي أحمد، إلى منصب رئاسة الوزراء. ونشير إلى أن إثيوبيا تعدُّ من أهم حلفاء الصومال في حربها ضد الإرهاب، الذي تمثله حركة الشباب المجاهدين الصومالية. وتشكل القوات الإثيوبية، الجزء الأهم في القوات الإفريقية المرابطة في الصومال لحفظ السلام (أميصوم).

وعلى ذلك، جاءت الزيارة الأولى للرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو، إلى أسمرا، حيث استقبله الرئيس أفورقي، في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨م[٢٢]. ومما جاء في البيان المشترك الذي وقَّعه الطرفان في أسمرا، والذي تعهدا فيه بإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء، أن «إريتريا تدعم بقوة الاستقلال السياسي والسيادة ووحدة أراضي الصومال وجهود شعبها وحكومتها من أجل استعادة مكانتها وتحقيق تطلعات شعبها»[٢٣]. ومما ورد على لسان ممثل الرئيس الصومالي عبدالنور محمد، أن: «الصومال مستعد لكتابة فصل جديد من علاقاته مع إريتريا... إن التعاون الإقليمي هو مفتاح التقدم في القرن الإفريقي»[٢٤].

ولعل فكرة أن الاستقرار في الإقليم يمثل شرطاً للتقدم والتنمية، تبدو منتشرة لدى زعماء المنطقة كلها، وسوف تتردد على لسان كثيرين من المسؤولين والشخصيات البارزة لهذه الدول. ومن هنا، فإن تحسن

(MANAGING THE BAD, THE GOOD AND THE TROUBLING)، في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨م. https://addisstandard.com/analysis-democratic-transition-in-abiys-ethiopia-managing-the-bad-the-good-and-the-troubling/

(٢١) انظر: فرجت نت، مقالة بعنوان: (إثيوبيا تستأنف ميناء مصوع في غضون أسبوعين)، بحسب تصريحات رئيس هيئة الشؤون البحرية الإثيوبية، في ٨ أغسطس، ٢٠١٨م. - https://www.farajat.net/ar/?p=43384

(٢٢) حول هذا الموضوع، انظر: جريدة الشرق الأوسط، في ٢٩ يوليو، ٢٠١٨م، مقالة بعنوان: (بعد قطيعة ١٥ عاماً... الرئيس الصومالي في إريتريا). https://aawsat.com/home/article/1346656/

(٢٣) جريدة الحياة اللندنية، في ٣٠ يوليو، ٢٠١٨م، مقالة بعنوان: (الصومال وإريتريا تتفقان على إقامة علاقات ديبلوماسية). http://www.alhayat.com/article/4595088/

(٢٤) صحيفة الشرق الأوسط، في ٢٩ يوليو، ٢٠١٨م. ذُكر سابقاً.

العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا، وكذلك التقارب الحاصل بين مقديشو وأسمرا، لا يعني الوصول إلى تنقية الأجواء في الإقليم، إلا إذا ضمَّ جيبوتي.

إن هاجس تحقيق ازدهار اقتصادي يشمل المنطقة كلها، نجده في كل المحادثات والتسويات والاتفاقيات البينية الموقعة حديثاً.

فالزيارة التي قام بها آبي أحمد، إلى مقديشو في شهر يونيو ٢٠١٨م، استجابة لدعوة الرئيس محمد عبدالله فرماجو، أسفرت عن توقيع اتفاقية شملت ثلاثة محاور، هي: المحور السياسي، والاقتصادي، والأمني. ولعل أهم مضامين هذه الاتفاقية، الإشارة إلى ضرورة: «تعزيز حرية الحركة التجارية وتسهيل التكافل الاجتماعي بين البلدين لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية، وتشجيع الاستثمار لتأمين مستقبل مزدهر لشعبي البلدين، وإزالة جميع الحواجز التجارية والاقتصادية، وتطوير الموانئ والطرق الرئيسة، وتوفير موانئ رائدة في القارة الإفريقية في المحيط الهندي والبحر الأحمر، وجذب الاستثمار الأجنبي، والاستثمار في أربعة موانئ، وبناء شبكات الطرق، وتحفيز الاستثمار من خلال القطاع الخاص»[٢٥]. فإثيوبيا التي تلقَّت عشية زيارة رئيس الوزراء إلى الصومال، وعداً إماراتياً بدعم مالي يُقدَّر بثلاثة مليارات دولار، تضع نصب عينيها أربعة موانئ صومالية تنوي الاستثمار فيها بالتعاون مع حكومة مقديشو. إلا أن أوضاع البلدين - ربَّما - لا تسمح بتوفير الاعتمادات المالية لذلك. وقد يتجه الطرفان معاً إلى البحث عن مستثمرين أجانب[٢٦]. وكانت إثيوبيا اشترت ١٩٪ من رأس مال ميناء بربرة، الذي هو في طور البناء، في إقليم أرض الصومال، في شهر مارس ٢٠١٨م.

من جهة أخرى، تعدُّ إثيوبيا بالنسبة للسودان، الجارة الأهم، لعدة أسباب، من بينها: أنها الدولة المنبع للنيل، والسودان المصب الأول له، ثم لوجود مستثمرين سودانيين في إثيوبيا. هذا، إلى جانب التداخل العرقي والديني بين البلدين.

وعلى العموم، ومع كثير من الاختلافات، فإن العلاقات بين البلدين، كانت في مجملها مستقرة، رغم تأييد إثيوبي لانفصال جنوب السودان، وبعض الحركات المسلحة السودانية المعارضة. لكن، يبدو أن السودان، وبصورة غير علنية، كان له - أيضاً - بعض العلاقات مع بعض الحركات الإثيوبية المتمرّدة. بيْدَ أنه من الواضح أن إثيوبيا تودُّ الاحتفاظ بالسودان حليفاً لها في مسألة سد النهضة لمواجهة التخوفات المصرية، وهي تتعامل مع السودان بصفته أقرب لدول القرن الإفريقي منه لبقية أقطار الشرق الأوسط. كما أن لكلٍّ منهما علاقات جيّدة مع تركيا التي تستثمر في السودان كما في إثيوبيا، بما في ذلك سد النهضة. وبوجهٍ عامٍ، يمكن القول إن ميزان قوى العلاقة بين البلدين يميل لمصلحة إثيوبيا، وإن السودان يعدُّ الحلقة الأضعف. لكن، كلاهما متمسك بعلاقات جيدة ومستقرة مع البلد الآخر.

---

(٢٥) موقع الصومال الجديد، مقالة بعنوان: (قراءة في الاتفاقية المبرمة بين الصومال وإثيوبيا)، في ١٧ يونيو، ٢٠١٨م.

(٢٦) موقع يورونيوز العربي، مقالة بعنوان: (استثمارات مشتركة بين الصومال وإثيوبيا في أربعة موانئ على البحر الأحمر)، في ١٦ يونيو، ٢٠١٨م.

خاتمة

تتجه إثيوبيا نحو التحول إلى محور سياسي وقاعدة اقتصادية في شرق القارة كما في القرن الإفريقي. وإن رياح التغيير التي تهب على أديس أبابا شملت كل أقطار الإقليم، وإنها بصدد الخروج من عزلتها ونزاعاتها الداخلية والإقليمية لتكون دولة رائدة في المجال الاقتصادي، والانتقال الديمقراطي. وسوف تضطر دول المحيط إلى الاستجابة للنموذج الإثيوبي في عقد المصالحات وتنقية المناخات الداخلية بصفتها شرط الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي. فما لم تحققه الحروب، قد تنجزه التسويات السلمية.

الملاحق

١ - تعداد سكان أقطار

القرن الإفريقي

الدولة	عدد السكان	السنة
إثيوبيا	١٠٢ مليون	٢٠١٦م
الصومال	١٤ مليوناً	٢٠١٦م
إريتريا	٧ ملايين	٢٠١٧م
جيبوتي	قرابة ١ مليون	٢٠١٧م

٢- نسب النمو الاقتصادي

في القرن الإفريقي

الدولة	النسبة ٪	السنة
إثيوبيا	٨,٥	٢٠١٧م
الصومال	٢,٥	٢٠١٧م
إريتريا	٣,٣	٢٠١٧م
جيبوتي	٧	٢٠١٧م

٣- زيارات آبي أحمد علي الأولى إلى الخارج

- ٢٨ أبريل: جيبوتي
- ٢ مايو: السودان
- ١٨ مايو: السعودية
- ١٩ مايو: أبو ظبي - الإمارات
- ٨ يونيو : أوغندا
- ١٠ يونيو: مصر
- ١٦ يونيو: الصومال
- ٨ يوليو: إريتريا

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، والدراسات الأمنية، والدراسات السعودية، ودراسات شمال افريقيا والمغرب العربي، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com